مقدمة الدراسة

تتعدد متطلبات تحقيق النهضة في أي بلدٍ، وهي بمثابة الشروط المسبقة التي بدونها لا يمكن أن تحافظ الدولة على المستوى المتحقق من إنجاز مهما كان متدنيًا. وتكشف لنا تجارب الدول التي تحولت من ناميةٍ متخلفةٍ إلى متطورة اقتصاديًا، وديمقراطيةً سياسيًا، ومن دول منقسمةٍ اجتماعيًا إلى دول قائمةٍ على المساواة بين جميع مواطنيها، عن أسس ومتطلبات النهوض الوطني، وهي بناء التوافق الوطني بين القوى السياسية المختلفة، ويتحقق ذلك بحدوث اتفاق على قواعد اللعبة السياسية وعلى احترامها، وبناء رؤية مشتركة تستند على مبدأ المواطنة بغض النظر عن الاختلافات في الجنس، العرق، اللغة، والدين.

وتعد إدارة التنوع والاختلاف قضية مركزية وانعطافة مهمة في حياة الشعوب سواء في اتجاهها نحو النهضة والتقدم أو نحو الهاوية والحروب الأهلية؛ فلم نرَ في خرائط الجغرافيا ولا صفحات التاريخ أن أمةً تقدمت ونهضت في ظل انقسامٍ داخلي حادٍ، وتنافرٍ صارخٍ بين مكوناتها الوطنية. وتظل قضيةُ إدارةِ التنوع المجتمعي في الواقعين المصري والعربي المعاصر أمرًا في غاية الأهمية، وبصفةٍ

خاصةٍ خلال مرحلة ما بعد الربيع العربي الذي فرض تغيرات سياسية كبرى من شأنها أن تفرض تحولات اجتماعية وثقافية ستوثر بالتالي على مستقبل المنطقة بشكل كبير.

وظل موضوع التعددية الدينية والعرقية والإثنية على مدى قرون ضمن قائمة المسكوت عنه في البلدان العربية، كما ظل الحديث عن قضايا الأقليات وخاصةً الدينية منها يحوطه قدرٌ كبيرٌ من التحفظ، مع سعي واضح للتقليل من أهميته أو نفي أي وجود له. ولذلك فإن العديد من الدول العربية من المحيط إلى الخليج، باتت اليوم مهددة بحالة من الانقسام الشديد من عناوينها: السجال السني -الشيعي في البحرين، والاحتقان الأمازيغي- العربي في دول المغرب العربى، والصراع الكردي-العربي في العراق، والصراع الإفريقي- العربي في السودان، والاحتقان الطائفي في مصر. ومما يزيد الوضع تعقيدًا بروزُ الروح الطائفية بشكلٍ سافرٍ في الثورة السورية.

وبما أن المعضلة التي تواجهها الدول العربية لا تكمن فقط في عدم قدرتها على تحقيق وحدتها الوطنية بسبب تفرقها وتناحرها السياسي، وإنما في استمرار الممارسات الخاطئة لبعض النظم العربية تجاه بعض الجماعات أو الأقليات دون رغبةٍ حقيقيةٍ في التغيير، وتخندق بعض هذه الأقليات أو الجماعات بشتى أنواعها وراء ولاءات تحتيةٍ بدلًا من أن يكون ولائها الرئيس للدولة أو للوطن، وهذا ما يمهد لاستمرار المشكلة، واستمرار إمكانية التدخل الدولي للتصدي لها.

ولذلك فيمكن القول: إن السبب الرئيس للفشل في التعامل مع التنوع الثقافي والديني والمذهبي والعرقي في العالم العربي، يكمن في تغييب وعدمِ الاعتراف بحقيقة التنوع الثقافي والديني والعرقي، مع الميل إلى إلحاق كافة أسباب الفشل في التعامل معه إلى نظرية المؤامرة الخارجية، والاستعمار الأجنبي، ودور الأطراف الإقليمية والدولية.

وفي ظل ما تشهده العديد من البلدان العربية من صراعات وانقسامات وصلت آثارها وتداعياتها في بعض الأحيان إلى نشوب الحروب الأهلية وتزايد احتمالات تفكك الدولة نفسها، تُطل علينا تجربةُ جنوب أفريقيا في المصالحة الوطنية والتعايش السلمي، لتقدم لنا من الدروس المستفادة الكثير. وتبرز تجربة جنوب أفريقيا كمنارة أمل للشعوب ذات الخلفيات العرقية واللغوية والدينية المتنوعة، في إمكانية العيش معًا في وئامٍ وسلامٍ؛ فلقد تمكنت جنوب أفريقيا بنجاح كبير من تحقيق تسوية تفاوضية بين السود والبيض. وقد يكون هذا هو المثال الأول في العالم على قيام حكومة بالتخلي بصورةٍ طوعيةٍ عن السلطة لاستيعاب مطالب أغلبية مضطهدة ضمن اتفاقية لتقاسم السلطة، عندما جرت انتخابات ديمقراطية متعددةِ الأعراق للمرة الأولى في تاريخ جنوب أفريقيا في عام ١٩٩٤.

ويكاد يُجمع الخبراء المعنيون بتجارب المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية على أن جنوب أفريقيا قد نجحت في تحقيق معجزة المصالحة الوطنية، ومبدأ التعايش السلمي، وقبول واحترام

الآخر، وبناء جسور الثقة بين أبنائها، وذلك خلال الفترة الانتقالية التي فصلت بين دولة التفرقة العنصرية وبين الدولة الديمقراطية.

وتمثل تجربة جنوب أفريقيا في مجال العدالة الانتقالية إحدى التجارب المهمة لمعالجة آثار الماضي، من حيث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ويعتبر التمييز العنصري أحد أكثر الانتهاكات وضوحًا في السلوك السياسي والاجتماعي والاقتصادي للنظام العنصري في جنوب أفريقيا، والمبني على أساس اللون والعرق. وتكشف الجهود المتعاقبة من حكومات جنوب أفريقيا خلال مرحلة ما بعد انتهاء نظام الفصل العنصري عن محاولات جادة لتجاوز متاعب الماضي والإبحار نحو المستقبل بقوة وثبات، فقد قدمت تجربة دولة جنوب أفريقيا دروس إنسانية مفيدة للشعوب والأمم التى تحاول بسط العدالة بين مواطنيها[1].

ويأتي نجاح هذه التجربة بوجود شخصية كاريزمية أجمع عليها الجميع؛ ألا وهي شخصية زعيمها «نيلسون مانديلا» الذي آمن أن غصن الزيتون أمضى من سلاح البندقية، وأن التداول السلمي للسلطة سينقل البلاد من حكم عنصري بغيض إلى دولة المواطنة والتعايش السلمي. وكان لقانون العدالة الانتقالية الأثر الكبير في إبعاد الشعب الجنوب أفريقي عن آفة العداوات والثأر. ونجح

(١) ياسر الغرباوي، «ثورات الربيع العربى وإستراتيجية إدارة التنوع والاختلاف»، مركز التنوع للدراسات، ١٠ أغسطس ٢٠١٣.

http://www.tanaowa.com/?p=1173.

«مانديلا» فى بناء جنوب أفريقيا جديدة، تجاوز بها ومعها النظام العنصري البغيض، وتوافق الجميع على بناء دولةٍ جديدةٍ تنهض على سواعد وقدرات جميع أبنائها من السود والبيض على حد سواء، سارت جنوب أفريقيا على طريق التطور وباتت عضوًا فى مجموعة «البريكس» أو الدول صاحبة الاقتصادات الأسرع نموًا في العالم، مع روسيا والصين والهند والبرازيل، وباتت مرشحةً بقوة لدخول مجلس الأمن الدولي كعضو دائم يمثل القارة الأفريقية في حال توسيع عضوية المجلس.

والدراسة وإن كانت تُعنى بتتبع تجربة جنوب أفريقيا في التعايش السلمي وإدارة الاختلاف والتنوع فإن الباحثة لا تغفل على الإطلاق خصوصية هذه التجربة، وتباين السياق السياسي والاجتماعي، وكذلك الأوضاع الإقليمية والدولية التي جاءت في ظلها هذه التجربة، عن العديد من الدول العربية، بما يعني استحالة النقل والتطبيق الحرفي لهذه التجربة في بلد آخر، ورغم ذلك فإن الباحثة تؤمن تمامًا بإمكانية وجود قواسمَ مشتركة بين هذه التجربة الرائدة والأوضاع التي تشهدها البلدان العربية في الوقت الراهن، بما يمكن من التعلم من الخبرات التي تقدمها في استيعاب الاختلافات العرقية والدينية والسياسية، وبناء الاستراتيجيات اللازمة لإدماج الفئات المهمشة في المجتمع، وكذلك الاستفادة من الدروس التي تقدمها والتعرف على الإجراءات التي اتخذتها من أجل ضمان إنجاز عملية المصالحة الوطنية بين مواطني جنوب أفريقيا.

وتبرز أهمية الحاجة إلى دراسة تجربة جنوب أفريقيا في المصالحة الوطنية في ضوء ما تكشف عنه الإحصائيات والبيانات المتاحة عن مدى خطورة وأهمية ملف إدارة التنوع الإثني والديني والعرقي في ربوع الوطن العربى؛ حيث أن هذه القضية بدت آثارها تتجلى ليس على صعيد الأمن القومي العربي، وإنما على مستقبل الدولة القُطرية ذاته، والتي بدت في كثير من الحالات عاجزة عن ضمان استمرارية وجودها[١]. وفي هذا الإطار، فإن بعض الدول العربية وفي مقدمتها السودان والصومال واليمن والعراق تحتل في معظم الأحيان المراكز الأولى في قائمة الدول الهشة على مستوى العالم، وذلك وفقًا للتقرير السنوي الذي يصدره صندوق السلام Fund for Peace، كما تأتي كل من سوريا وموريتانيا ومصر وليبيا ولبنان في مراكز متقدمة أيضًا في هذه القائمة[٢].

وتشهد بلدان الربيع العربي (مصر، تونس، ليبيا، اليمن، وسوريا) هي الأخرى توترات اجتماعية حادة مثل بقية الدول العربية، ومع حدوث الثورات فيها وإسقاط الأنظمة المستبدة في بعضها مازال ملف إدارة التنوع الإثنى والعرقي والديني يُطل برأسه؛ فالثورات هدمت النظم السياسية المستبدة، لكنها لم تعالج الجروح

---

(١) نيفين مسعد، «تنوع الهويات وأثره على التنمية في الوطن العربي»، مركز التنوع للدراسات، ٢٠٠٧،

http//:www.tanaowa.com/?p=1124

(٢) Fund for Peace, "Fragile States Index 2014", http://ffp.statesindex.org/

الدينية والطائفية واللغوية التاريخية التى زرعتها تلك الأنظمة بين مكونات المجتمع، حيث استغلت هذه الأنظمة التنوع الإثني والعرقي والديني والأيديولوجى بشكلٍ سافرٍ لإحداث فتنٍ طائفيةٍ ومجتمعيةٍ بهدف صرف الأنظار عن إخفاقاتها الاجتماعية والسياسية، ومن ذلك نموذج نظام حسني مبارك وقضايا الأقباط في مصر. ومع الأثار السلبية التى تركتها الأنظمة البائدة في تلك المجتمعات، ومع ضعف قبضة الأجهزة الأمنية الضاغطة بدأت تظهر للعلن مطالب الجميع؛ فكل فصيل قد ظُلم وُهمش وتم إقصاءه خرج للشارع يُطالب بحقه الدستوري والسياسي والاجتماعى بدون خوفٍ أو وجلٍ.

وفي هذا السياق، يمكن القول: إن جميع بلدان الربيع العربى تشهد بروز انقسامات سياسية وحزبية ومجتمعية حادة حول الموقف من عملية التغيير والتحول الديمقراطي وأدواته، والتي من بينها انقسام قوى الثورة على نفسها، والانحياز المجتمعي لهذا الطرف أو ذاك. فعلى الرغم من متانةِ وحدةِ الجماعة الوطنية المصرية تاريخيًا إلا أن بروز بعض الأحداث الطائفية بين المسلمين والمسيحيين بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ يشير إلى ضرورة الإلتفات لهذا الملف وسرعة معالجته، هذا بالإضافة إلى ما تشهده مصر في الوقت الراهن من انقسامٍ حادٍ في المجتمع بين مؤيدي ثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ وأنصار جماعه الإخوان المسلمين ومؤيديها، وبين من يعتبرون أن ما شهدته مصر في ٢٥ يناير ٢٠١١ بمثابة ثورة،

ومن يصفونها بالمؤمراة. وكذلك تعاني ثورة ليبيا بشكل كبيرٍ وحادٍ من خطورة النزعة الانقسامية القائمة على أساس جغرافي ومناطقي مثل المطالبة بنقل عاصمة ليبيا من طرابلس إلى بني غازي لأنها المدينة التى فجرت الثورة ومهدت الطريق أمام الثوار. أما الأشد خطرًا على الثورة الليبية في الوقت الراهن: فهو الاحتكام إلى السلاح ومحاصرة مؤسسات الدولة الوليدة، وظهور العديد من التنظيمات الجهادية التي اتخذت من ليبيا مركزًا لها، وهو ما أدى إلى تصاعد الفوضى والنزاعات المميتة بين الميليشيات المسلحة في ظلّ عجز الدولة عن إنشاء جهازي شرطة وجيش وطنيين موحدين. أما ثورة اليمن فتُبحر نحو المستقبل وسط حقل من الألغام الانقسامية بكافة أنواعها المذهبية والجغرافية مثل قضية الحوثيين، ومطالبة بعض القوى السياسية الجنوبية بانفصال اليمن الجنوبي وإنهاء الوحدة.

وكذلك الوضع في تونس؛ فعلى الرغم من وحدة النسيج الاجتماعي التونسي وعدم وجود أقليات إثنية ما عدا الأقلية اليهودية المحدودة، إلا أن الثورة هناك تعاني من انقسام أيديولوجى حادٍ بين القوى الإسلامية بكافة أطيافها والقوى العلمانية واليسارية من جهة أخرى، ويُضاف إلى ذلك ظهور السلفية الجهادية على الساحة التونسية وما يفرضه ذلك من تحدي على السلطة القائمة. وخطورة الوضع الطائفي في الثورة السورية وتأثيره في مستقبلها أمرٌ واضحٌ للعيان، ويُعد أكبر عائق أمام انتصار الثورة، ويكفى أن نعرف أن

سوريا بها ثمانية عشر جماعة إثنية مختلفة، علاوة على الوضع المتأزم في العراق، والذي أفسح المجال أمام ظهور تنظيم «داعش» وما يفرضه من تحديات خطيرة على العراق والدول المجاورة له[١].

لذلك لا يُعتبر نجاح الثورات العربية في إسقاط الأنظمة الحاكمة؛ مرادفًا لانتهاء خطر الانقسام والاختلاف الحاصل بين مكونات المجتمع؛ فملفات التمييز العرقي والطائفي والمذهبى في المجتمعات العربية قديمةٌ ومتشابكةٌ، وتحتاج إلى وقت وجهد وبرامج ميدانية حقيقية تعالج جذور المشكلات وليس ظاهرها، وكل ما فعلته الثورات في هذا المجال هو الاعتراف بالمشكلة، وبداية البحث عن حلول جادةٍ بدلًا من إنكار المشكلة ومعالجِتها بالأدوات الأمنية والقمعية كما كانت تفعل الأنظمة المستبدة في السابق[٢].

ومن الملاحظ أن مصطلح المصالحة الوطنية والتوافق بين القوى السياسية والحزبية غالبًا ما يتردد في معترك الأزمات التي تعصف بالعديد من البلدان العربية، كمخرج يحفظ وحدة الشعب والوطن، لكن الوقائع على الأرض تشير إلى تباعد مواقف ورؤى السلطة والمعارضة بشأن مضمون المصالحة الوطنية. وما زلنا نفتقر إلى آليات تحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية التي تمر بها بلدان

---

(١) ياسر الغرباوي، «تجربة جنوب أفريقيا في بناء العدالة الانتقالية»، مرجع سبق ذكره.

(٢) المرجع السابق.

«الربيع العربي». وإذا كانت دعوات المصالحة الوطنية حاضرة في بعض الأحيان في الخطاب السياسي والإعلامي، فإنها في الوقت نفسه غائبة عن الممارسات العملية لمختلف القوى السياسية في الدول العربية.

وعلى الرغم من خصوصية كل حالة من حالات الأزمات العربية، وشدة الأزمة وأسبابها وتجلياتها وتداعياتها، وطبيعة تركيبة القوى السياسية والحزبية في هذا البلد أو ذاك، والمعضلة الرئيسة التي تعترض عملية التغيير والتحول الديمقراطي هنا أو هناك، إلا أن الحالات جميعها تتشارك في أنها تقوم على إعطاء تفسيرات خاصة لمفهوم المصالحة الوطنية، وتكييف مضمونه ليصب في مسار يُوظف على نحو فئوي أحادي الجانب، لا يراعي جوهريًا مصالح الأطراف الأخرى، واستخدام المفهوم في الصراع على السلطة، بل يمتد الأمر إلى الصدام في الشارع والسعي لإسقاط مؤسسات الدولة، فضلًا عن رفع شعار محاربة الإرهاب باعتبار أن له الأولوية القصوى على ما عداه من أولويات وطنية، وهو ما يجعل هدف تحقيق المصالحة الوطنية يأتي في مرتبةٍ تاليةٍ لأهدافٍ أخرى ترمي البلدان العربية إلى تحقيقها.

لذا فلا غنى عن وجود مقاربات جدية وحقيقية لتحقيق العدالة الانتقالية، وذلك من خلال اعتراف كافة أطراف الصراع السياسي بأخطائها السياسية، مع ضرورة طي صفحة الماضي، على أن يكون العفو المشروط عن انتهاكات وجرائم الماضي مرهون بالكشف عن

الحقائق والتعويض، مع ضرورة نبذ جميع الأطراف للعنف وقبول التفاوض على قواعد العملية السياسية. مما يعني أن العدالة الانتقالية وإن كانت لا تحقق بالضرورة العدالة الجنائية التي تقوم على محاسبة ومعاقبة مرتكبي الجرائم السياسية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، فإنها تمكن المجتمع من تحقيق التعايش السلمي والمصالحة الوطنية بين جميع أبنائه، وتجاوز الانقسامات المجتمعية. ويتطلب ذلك كله الانتقال من محاولة الانتقام من خصوم الماضي إلى محاسبتهم، والتضامن مع بعض من تعرض منهم لانتهاكات خطيرة لحقوقه، ومن الشعور بالمظلومية إلى الاعتراف بالأخطاء المرتكبة في حق المجتمع. ومن شأن ذلك كله مساعدة المجتمعات العربية على المضي قدمًا في مسيرة التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي.

ومن العوامل الأخرى التي تجعل الحاجةَ ماسةً إلى إقرارِ آليات العدالة الانتقالية: أن هناك قصورًا في منظومة العدالة الجنائية في معظم دول الربيع العربي، كما أن هناك فشلًا في تطبيقها نتيجة انهيار المؤسسات القضائية أو عدم استقلالها، مما أفضى إلى إفلات معظم المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان وقضايا قتل المتظاهرين والفساد السياسي والمالي من العقاب، وهو الأمر الذي يستدعي ضرورة معالجة مثل هذه الأمور من خلال آليات أخرى لتحقيق العدالة، ألا وهي آليات العدالة الانتقالية.

وعلى الرغم من أهمية تطبيق منظومةٍ متكاملةٍ للعدالة الانتقالية

إلا أن اتخاذ مواقف مسيسة تحت مسمى تنفيذ «العدالة الانتقالية» سوف يأتي بنتائج عكسية، مثل قوانين «الاجتثاث» و«العزل السياسي»، حين تطبق على نطاق شامل ضد كل من شغلوا مواقع قيادية أو سياسية أو إدارية في ظل النظام القديم، وفي هذا الإطار، ظهرت في ليبيا الآثار السلبية لإقرار قانون العزل السياسي، بحرمان الدولة من الكفاءات السياسية والاقتصادية والإدارية والعسكرية، التي تحتاج لها في المرحلة الانتقالية، وارتد ذلك أيضًا سلبًا على الأمن. وكان العراق قد دخل هذه الدوامة منذ أن تم فرض قانون «اجتثاث البعث»، الذي يعد من أكبر العقبات أمام نجاح مصالحة وطنية بين العراقيين، وينظر إليه كأداة للاستحواذ على السلطة، وإعادة إنتاج نظام استبدادي، أكثر خطورة على العراق[1].

وتأتي خطورة تطبيق مثل هذه الإجراءات؛ نظرًا لأن العدالة الانتقالية في جوهرها لا تقوم على استبعاد بعض القوى والجماعات من العملية السياسية، بحجة الفساد السياسي أو ارتكاب جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان، فهذا الإقصاء أو الاستبعاد يأتي على النقيض تمامًا من فكرة المصالحة الوطنية وفلسفتها، وربما يدفع بعض هذه القوى والجماعات إلى المزيد من العنف، خاصةً أن أول شروط المصالحة الوطنية هو البحث عن حلولٍ وسط تحافظ على المصالح الوطنية العليا، وتحول دون

(١) جمال أيوب، «الوطن العربي والمصالحة الوطنية»، ١٠ يونيو ٢٠١٤،
http://factjo.com/pages/artdetails.aspx?id=6627id2=469

الانزلاق نحو العنف، أو الاحتكام للشارع في القضايا السياسية الخلافية. وإذا كان يجري تبرير الإقدام على تطبيق قوانين «الاجتثاث» و«العزل السياسي»، بعدم الثقة في بنية ما تبقى من النظام القديم، وخاصةً المؤسستين القضائية والأمنية، فإن مبادئ العدالة الانتقالية تعالج هذا المحذور، بنصها على إصلاح المؤسسة القضائية، والمؤسسات التي كانت تستخدم في القمع وانتهاك الحقوق السياسية والمدنية، وبخاصة المؤسسات الأمنية[1].

ولنا في تجربة جنوب أفريقيا عبرة وعظة، حيث لم تشهد خلال أي مرحلة من مراحل تحولها الديمقراطي -ولو لفترة محدودة- عزل أو حظر لنشاط الأقلية البيضاء التي كانت مسؤولة عن تطبيق نظام الفصل العنصري بكل ما تسبب فيه من انتهاكات ومآسي للأغلبية السوداء.

وانطلاقًا مما سبق، يمكن القول: إنه في الوقت الذي تشهد فيه الدول العربية توتراتٍ وانقساماتٍ مجتمعية خطيرة، يظل بإمكانها التعرف عن كثب على التجارب التي تركتها العديد من دول العالم في مسيراتٍ مشابهةٍ، وتعرضت لتحديات مماثلةٍ، واغتنمت فرصًا شبيهةً في سياق تحولاتها نحو نظمٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ أكثرَ ديمقراطيةٍ وليبراليةٍ. وبالرغم من أن كل تجربة من التجارب الدولية اتسمت بخصوصيتها، فلابد من الأخذ بعين الاعتبار أن الأدوات

(١) عامر راشد، «المصالحة الوطنية. الحاضر الغائب في الأزمات العربية»، ٧ أكتوبر ٢٠١٣.
http://anbamoscow.com/opinions/20131007/386249021.html

القانونية والأمنية وحدها لا تكفي لتطبيق العدالة الانتقالية؛ إذ لابد من استحضار الدور الذي يلعبه السياق الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي الذي يتم فيه تطبيق العدالة الانتقالية، هذا بالإضافة إلى ضرورة توافر الإرادة السياسية التي تسعى إلى تحقيق المصالحة الوطنية وتعمل على تهيئة المناخ وتوفير البيئة المناسبة للقبول بفكرة العدالة الانتقالية وطي صفحة الماضي، لأن البديل المؤكد لذلك هو تفكك الدولة الوطنية وانهيارها ونشوب الحرب الأهلية بين أبنائها.

وفي هذا الإطار يمكن القول إن هذه الدراسة تسعى إلى استعراض تجربة جنوب أفريقيا في إدارة التنوع والاختلاف خلال مرحلة ما بعد نظام الفصل العنصري، وذلك بهدف الإجابة عن مجموعة من التساؤلات، من بينها: إلى أي حد نجحت صيغة جنوب أفريقيا في إدارة الصراع التاريخي الذي نشب بين الأقلية البيضاء والأغلبية السوداء؟، وإلى أي مدى يمكن القول: إن الأطراف -التي انشغلت بالحرب فيما بينها يومًا- استطاعت العيش والعمل جنبًا إلى جنبٍ؟، وما هي عوامل نجاح التجربة النسبي، وكيف يمكن الاستفادة منها خاصة في دول الربيع العربي؟، وما هي جوانب الإخفاق الرئيسة في هذه التجربة، وكيف يمكن التغلب عليها في واقعنا العربي الراهن؟.

وبناء على ما سبق، تنقسم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسة، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، يتناول الأول منها: الملامح العامة

لنظام الفصل العنصري الذي شهدته جنوب أفريقيا، أما الفصل الثاني، فيستعرض مسيرة جنوب أفريقيا نحو إنهاء نظام الفصل العنصري، ويحلل أدوات النضال الوطني من أجل إنهاء نظام الفصل العنصري، ويستعرض مراحل إنهاء النظام العنصري، وكذلك الفلسفة الحاكمة لعملية المصالحة الوطنية وتطبيق آليات العدالة الانتقالية، بالإضافة إلى تحليل العوامل التي ساهمت في تحقيق ذلك. ويتناول الفصل الثالث آليات إدارة التنوع والاختلاف في جنوب أفريقيا خلال مرحلة ما بعد سقوط نظام الفصل العنصري، ويتعرض للقيم التي استندت عليها تجربة جنوب أفريقيا في تحقيق المصالحة الوطنية، موضحًا أبرز التحديات التي تواجه هذه التجربة.

وتنتهي الدراسة في فصلها الرابع بتقييم تجربة جنوب أفريقيا في إدارة التنوع والاختلاف والعدالة الانتقالية من منظور مقارن، ثم تستعرض خاتمةُ الدراسة أبرز الدورس التي يمكن أن تقدمها تجربة جنوب أفريقيا للدول العربية خلال الوقت الراهن.